حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٢) ٢٠١٥/٠٣/٨ م | www.al-badeel.org | Issue (182) 8/03/2015

التحالف الإقليمي الجديد والأزمة السورية

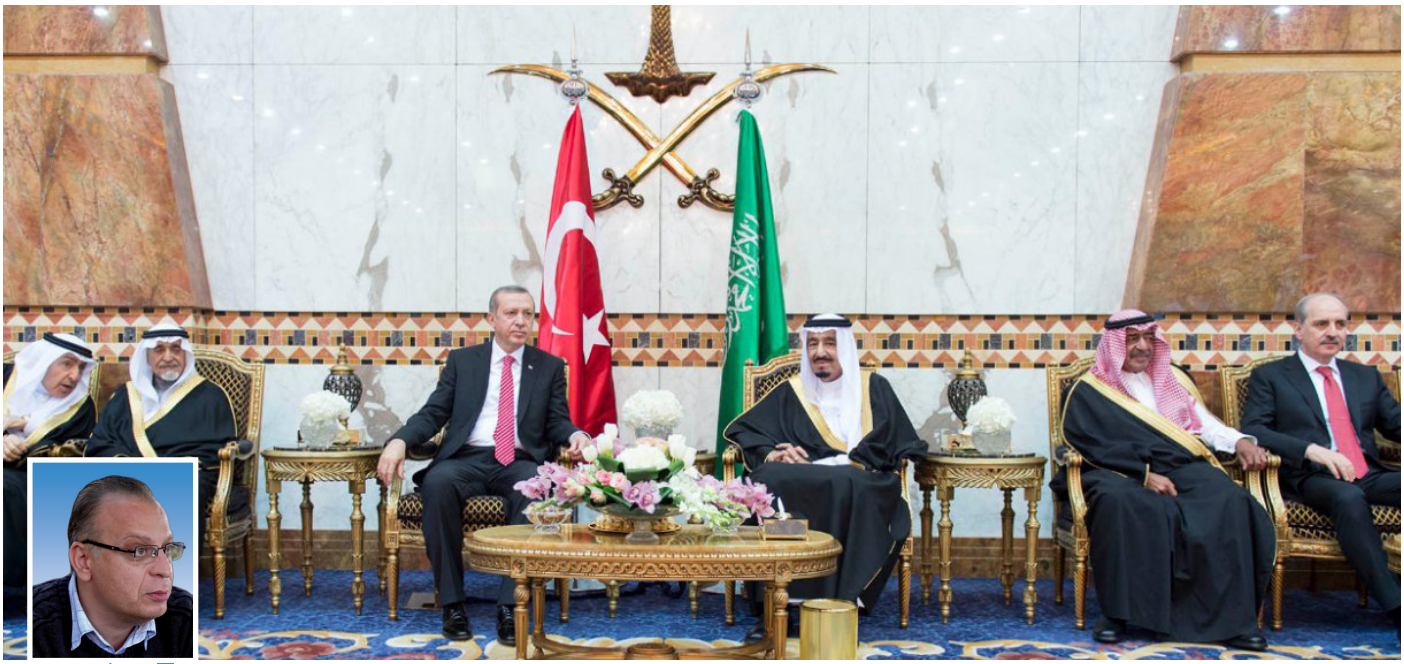

حسام ميرو

أثار رحيل الملك عبد الله بن عبد العزيز العديد من الأسئلة حول التوجهات المحتملة للمملكة العربية السعودية في ظل خلفه الملك سلمان بن عبد العزيز. ومن المعروف أن المملكة خلال عهد الملك الراحل قد اتخذت موقفاً داعماً للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وقابل هذا الموقف حالة تصعيد مع الإخوان المسلمين المصريين، كما أثّر موقف الملك الراحل من التغيّرات التي حدثت في مصر على العلاقات مع تركيا التي كانت داعمة لحكومة الرئيس محمد مرسي في مصر، ولصعود الإسلام السياسي في عموم المنطقة.

وخلال الأسبوعين الأخيرين، بدا واضحاً أن المملكة العربية السعودية تعيد ترتيب علاقاتها الإقليمية، وقد استقبلت الرياض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس الباكستاني برويز مشرف، في الوقت الذي أحرزت فيه المفاوضات الأمريكية مع إيران تقدماً، يضاف إليه مشاركة الحرس الثوري الإيراني في قتال تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في العراق، وهو ما يعني مباركة أمريكية لمشاركة إيران، الأمر الذي أكده تصريح الجنرال مارتن ديمبسي رئيس أركان الجيوش الأمريكية، والذي قال فيه «إن التدخل الإيراني ضد تنظيم الدولة الإسلامية هو تدخل إيجابي».

من المؤكد أن ثمة تحولات ستطرأ على التحالفات الإقليمية ، خصوصاً بعد انفتاح المنطقة على مشكلات متعددة، في ليبيا والعراق وسورية واليمن، وفشل أي طرف إقليمي في إحراز نجاح مهم في إحدى تلك الملفات، لا سيما أن حالة التنافس قد لعبت دوراً سلبياً في تعميق الأزمات، وهو ما انعكس على مسارها ، وتجلى بشكل رئيس في سورية بدرجة كبيرة، حيث حاول كل طرف استقطاب جزء من المعارضة السورية، من دون حساب الأثر السلبي لهذا الاستقطاب على مجمل الأزمة السورية، ونجاح إيران في دعم النظام السوري، ومنع سقوطه، وتحولها من الدعم إلى الانخراط المباشر في العمليات، وهو ما يؤكد شراسة الموقف الإيراني، ليس فقط تجاه منع حدوث تحول عسكري أو سياسي في سورية، وإنما في تحدي الدول الإقليمية.

تشكل سورية والعراق، وأضيفت لهما اليمن، بعد التطورات الأخيرة، ساحات صراع مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فأمن العراق ومستقبل دولته مسألة حيوية لأمن المملكة العربية السعودية، و ومستقبل سورية مهم لمجمل دول الخليج بوصفها معبر الخليج إلى أوروبا، والنفوذ الإيراني في البلدين أصبح تهديداً جدياً لمستقبل الخليج، وهو ما يجعل الصراع التاريخي مستمراً، لكن هذه المرة في ساحات متعددة، وفي ظروف عالمية معقدة، لا سيما لجهة الدور الأمريكي، ومساعي واشنطن إلى منع حدوث ما يخلط الأوراق أمام فتح صفحة جديدة بينها وبين طهران.

ترمي مساعي الرياض إلى موازنة الدور الإيراني في المنطقة، وذلك عبر حلف يجمعها مع كل من القاهرة وأنقرة، وتحاول تدوير الزوايا بين العاصمتين، بما يتعلق بمسألة الإخوان المسلمين، وعدم بقاء هذا الملف عقبة أمام منع التقدم الإيراني، وأمام نمو القوى الراديكالية المسلحة، خصوصاً أن إيران و»داعش» باتا الخطرين الأكثر تهديداً أمام تحقيق منظومة أمن وسلام جديدة في المنطقة، وهما خطران رئيسان أمام مصالح المملكة العربية السعودية.

وأمام هذا التحالف الإقليمي الجديد العديد من العقبات الرئيسية، فكل عاصمة من العواصم مقاربتها الخاصة لقضايا المنطقة، ومن بينها الأزمة السورية، وتجاه القوى الرئيسية الفاعلة في هذه الأزمة، ففي الوقت الذي أعيدت فيه بعض خطوط الاتصال بين القاهرة ودمشق، فإن أنقرة غير مرتاحة لمقاربة القاهرة للحل السياسي في سورية، خصوصاً لجهة استبعاد الإخوان المسلمين، كما جرى في مؤتمر القاهرة الأخير الذي ضم أطيافاً من المعارضة السورية.

هل تتمكن الرياض من تذليل العقبات أمام حلف ثلاثي وازن وقادر على إحداث تأثير في مسار أزمات المنطقة، وتقليص النفوذ الإيراني في المشرق العربي واليمن؟

ما زال مبكراً الحكم على قدرة العواصم الثلاث في تجاوز مواقفها السابقة، وتوحيد رؤيتها، لكن من المؤكد أنها تدرك الحاجة إلى بعضها البعض، فمخاطر المنطقة أصبحت أكبر من قدرة كل منها على مواجهتها بشكل منفرد، كما أن حالة التنافس أثبتت أنها لم تكن هي الطريق الأفضل نحو تحقيق المصالح القومية.

يختلفان على علاقة الدين بالوطن والعلاقة مع فصائل المعارضة

تنظيم «الدولة الإسلامية» و«النصرة» يمضيان نحو حرب مؤكدة

■ عصام عطا الله

قد يكون مستغرباً لمن لم يعايش الفريقين على أرض الواقع أن يدرك الفوارق الجوهرية بين الطرفين، إذ هناك كثير من النقاط المشتركة بين الفصيلين، و نقاط أكثر عمقاً من الاختلاف التي تمنعهما من الاتفاق على قاعدة مشتركة تجمعهما، ويرى الخبراء أن تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وجبهة "النصرة" يسيران في خطين متوازيين، مما يؤكد استحالة تلاقيهما في نقطة مشتركة إلا إذا تخلى أحدهما عن منهجه، وغيّر مساره.

خرج الفصيلان من رحم السلفيّة الجهادية، بل وكانا فصيلاً واحداً قبل أنَّ يدبَ الخلاف بينهما، ويحصل الشقاق بحل البغدادي لجبهة «النصرة»، وإعلان ولادة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ليخرج الجولاني ويعلن البيعة للقاعدة الأم. يقول أبو زيد الشرعي في أحرار الشام: «لم تكن بيعة الجولاني عن قناعة، إنما أعلنها الجولاني ليتخلص من قرار البغدادي، فالنصرة كانت مضطرة لمبايعة القاعدة لتحافظ على نفسها من الانهيار"، وفعلاً كادت النصرة أن تنهار كلياً قبل أن تعيد توازنها وتلتقط أنفاسها، وتتمايز عن تنظيم «الدولة الإسلامية".

يتوهم كثيرون أنّ المنضوين تحت مسمى "السلفية الجهادية" على سوية واحدة، ويحملون فكراً واحداً، وهذا خطأ فاحش تبين على أرض الواقع السوري أنه لا يمت للحقيقة بصلة، فهناك كثير من التنظيمات العاملة على الأرض السورية تتبنى السلفية الجهادية لكنها تتمايز عن بعضها بشكل كبير يصل حد التناقض، وقد لعبت الاجتهادات السياسية، والترتيبات الأمنية، وشهوة الحكم والزعامة دوراً في التمايز.

منذ إعلان البغدادي حل «النصرة»، وقيام «الدولة الإسلامية»، خطّ لدولته منهجاً عقائدياً لم يعرفه المسلمون عبر تاريخهم إلا في عهد الخوارج، فطوَّر التنظيم نظرية البعث الإقصائي (العراقي) من ليس معي فهو ضدي إلى نظرية دينية مفادها من ليس مع الدولة الإسلامية فهو كافر يستحق القتل. يقول أبو حسن أحد قضاة الهيئة الشرعية في مدينة منبج: «رفض التنظيم الدخول والمشاركة في المؤسسات الثورية، بل والمحاكم الشرعية التي تحكم بالشريعة الإسلامية، إذ اعتبرها محاكم ضالة، فاحتكر لنفسه منذ البداية تمثيل الإسلام»، بينما نجد جبهة النصرة مشاركة في المؤسسات الثورية القائمة على الأرض، وعملت جنباً إلى جنب مع الفصائل الثورية، فالهيئة الشرعية في حلب تأسست بداية من النصرة، ولواء التوحيد، وأحرار الشام، وصقور الشام....» وامتد تعاون «النصرة" مع الثوار للجبهات.

كما بدا واضحاً منذ البداية سعي تنظيم «الدولة الإسلامية" للسيطرة على المقدرات والثروات السورية، فكانت مشاركته في الجبهات بما يخدم هذه السيطرة، على خلاف «النصرة» التي لم تسع للاستفراد والاستئثار بمنشأة اقتصادية، فكان لها حضور لافت في الجبهات، والنقاط الساخنة مما حقق لها شعبية وقبولاً في الشارع الثوري، يقول أبو خالد قيادي في الجيش الحر من ريف حلب الشرقي: «لم يبذل التنظيم نقطة دم واحدة في السيطرة على الرقة، أو سد الفرات، أو سد تشرين، إنما البذل كان من النصرة وأحرار الشام والثوار، ورغم ذلك تدخل التنظيم شيئاً فشيئاً في إدارتها حتى استحوذ عليها كلياً".

وتبنى تنظيم «الدولة الإسلامية" التكفير منهجاً وسلوكاً، فوضع الجميع (النظام، الثوار، الفصائل الإسلامية) في خانة واحدة، فحكم على الجميع بالردة أو الكفر، والأمران يستوجبان القتل، في وقت تمسكت فيه «النصرة» بالضوابط الشرعية، وتعاونت مع الفصائل الثورية سواء أكانت ذات خلفية إسلامية (أحرار الشام، جند الأقصى) أو خلفية سورية (الجبهة الشامية) لتطهير صفوف الثورة من الفاسدين، فتشكلت قوة رد المظالم. وسلكت «النصرة» طريق الحكمة في محاربة الفصائل التي اعتقدت أنّها قد تكون مرتكزاً وأداة بيد الغرب للحرب على «النصرة»، فحققت مرادها من دون استفزاز كبير للشارع الثوري، ولا سيما أنها كانت تتبع كل خطوة بعمل عسكري قوي ضد النظام، مثل السيطرة على وادي الضيف في ريف إدلب، والمشاركة في نسف فرع المخابرات الجوية في حلب.

ويتمايز الفريقان من حيث نوعية العناصر، إذ يمثل المهاجرون (الأجانب) نسبة كبيرة في تنظيم «الدولة الإسلامية"، على خلاف «النصرة» التي يشكل السوريون النسبة العظمى فيها، وهجر أغلب المهاجرون «النصرة» إلى تنظيم «الدولة» عقب إعلان البغدادي قيام «الدولة الإسلامية»، إذ دغدغ البغدادي عواطف المهاجرين، وحقق لهم أمنيتهم بإقامة الدولة الإسلامية التي جاؤوا من أجلها.

وإذا وضعنا هذه الشريحة (المهاجرين) جانباً فإنَّ أغلب عناصر «النصرة» من الثوار السوريين الذين جذبتهم ببلائها الحسن في ساحات القتال، في حين نجد أنّ معظم المنخرطين في صفوف «الدولة» هم من أصحاب المصلحة، أو اضطرهم الواقع لبيعة التنظيم.

ويُعتقد أنَّ تنظيم الدولة تعرض لاختراقات كبيرة نتيجة نسبة المهاجرين العالية، وربما كان لهذه الاختراقات دور في تشدد التنظيم وإعلانه قيام الدولة الإسلامية، إضافة للخشية من انشطار البيت الداخلي نتيجة زيادة قوة وشعبية أبو محمد الجولاني.

لعب تنظيم الدولة دوراً سلبياً في الثورة السورية، فشق الصف، وشوّه الثورة، ومنح النظام فرصة تسويق نفسه وإعادة انتاجها دولياً، يقول الشيخ أبو صفوان من ريف حلب: «عطل تنظيم الدولة الجهاد في بلاد الشام، وزرع الفتنة بين المجاهدين، وحرف البوصلة عن هدفها، ووجه البندقية نحو الهدف الخطأ، وأعطى صورة مشوهة للإسلام» في حين أوجعت النصرة النظام بعملياتها النوعية، وتعاونت مع الفصائل والقوى الثورية.

رغم الخلافات الكبيرة فإنَّ الصدام ما زال مؤجلاً حتى إشعار آخر، والمعارك التي جرت بين الطرفين بقيت في إطار محدود، ولم تلق دعماً من قيادة «النصرة»، والصراع الدموي في دير الزور كان صراعاً للتنظيم مع أصحاب الأرض أكثر منه حرباً مع «النصرة».

ويرى المتابعون أنَّ الفرق الجوهري بين «النصرة» وتنظيم «الدولة» هو عبور التنظيم للوطنية والقومية، فهو تنظيم عابر لكل الروابط باستثناء الدين الذي فسره وفق فهمه، ولا يؤمن بالحدود الجغرافية، بينما استطاعت جبهة «النصرة» المواءمة بين الدين والوطنية، مما منحها قبولاً في الشارع، فالنصرة تؤمن بالوطن السوري ذي الهوية الإسلامية (تطبيق الشريعة الإسلامية)، وعليه فقد تقطع «النصرة» علاقتها مع القاعدة الأم، ومن هنا يفهم ما قالته مصادر لوكالة رويترز للأنباء بأنَّ قادة جبهة «النصرة» في سورية يدرسون قطع ارتباطهم بتنظيم «القاعدة» لتكوين كيان جديد مع جماعات مسلحة أخرى في سورية، مثل جيش المجاهدين والأنصار وجماعات صغيرة أخرى. وستعمل "النصرة» في الإطار الوطني المحلي، وهذا ما سيجعل منها لاعباً سياسياً قوياً في سورية المستقبل، ولا سيما أنها مدعومة من قوى إقليمية قوية إضافة للحاضنة الشعبية، ولكنها بدأت تفقد بعض بريقها بسبب عمليات القتال مع الثوار وخصوصاً حركة حزم، وتطبيق الشرع في ظروف يعتقد كثر من المراقبين أنها غير مناسبة، ويخشون أنها قد تسلك سلوك تنظيم «الدولة» وتعلن إمارة.

يقول أبو زيد شرعي من أحرار الشام: "قامت النصرة خلال الفترة الماضية بتطبيق حد الزنا على امرأتين في ريف إدلب، وهذا ولّد احتجاجات وبغض من الشارع السوري عموماً وفي إدلب خصوصاً، كما أن تدخلها بالحياة العامة قد يؤجج الشارع ضدها، وما قامت به مؤخراً من السيطرة على بعض مقرات حركة حزم لا يمكن تفسيره إلا من باب صناعة كيان يشبه كيان تنظيم الدولة، ولكن عملها مع الثوار يؤجل قيام ثورة حقيقة ضدها".

لكن هناك كثير من السوريين يراهن اليوم على جبهة «النصرة» لتخليصهم من تنظيم الدولة، فضلاً عن النظام، فلا يفل الحديد إلا الحديد، ومن هنا نلحظ مدى الكره والحقد الذي يكنه قادة «التنظيم» لقادة «النصرة»، وتؤكد الوثائق المسربة (التي تنص على استهداف قادة التنظيم) من التنظيم هذه النظرية، وبالتالي تهيئ «النصرة» التي توصف من قبل «التنظيم» بجبهة الخيانة نفسها لهذا السيناريو. فقد أشارت المصادر السابقة إلى أن الكيان الجديد (النصرة والفصائل الأخرى) سيرى النور قريبا وسيكون من أهدافه محاربة تنظيم «الدولة» ونظام الأسد.

إنَّ بيعة الجولاني لتنظيم "القاعدة" كانت اضطرارية للحيلولة دون ذوبان «النصرة» وتلاشيها، أما وقد تمايزت الصفوف، وانكشفت الأوراق، واتضحت الصورة فلم تعد «النصرة» تخشى الذوبان، ومن هنا يتضح ما قاله مصدر في جبهة النصرة من أن بيعة الجولاني لزعيم القاعدة أيمن الظواهري لم تكن موفقة وحان الوقت للتخلي عنها.

قلنا إنَّ تنظيم الدولة والنصرة يسيران في خطين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا إلا إذا تخلى أحدهما عن منظومته الفكرية العقائدية، ولكنهما قد يلتقيا في ساحة المعركة، فكلاهما سيحاول سحق الآخر، وسحب الشرعية منه، ويرجح أن تكون الغلبة للنصرة لأنها تمتلك حاضنة الشعبية إلى حد ما، ومدعومة من بعض الدول الإقليمية، وقد تكون مقبولة دولياً إذا فكّت وقطعت ارتباطها مع القاعدة الأم.

الموقف الإسرائيلي من الوضع المتفجر في سورية

■ موسى القلاب*

استمرت إسرائيل منذ بداية الثورة السورية في 2011 برفع اليافطة الاستراتيجية التي تقول: « الحرب السورية المشتعلة ليست حرب إسرائيل». لكن الإسرائيليين يحضرون أنفسهم لليوم الذي تتغير فيه الظروف والوضع في سوريا. حيث بقيت إسرائيل تراقب العمليات القتالية داخل سوريا عن كثب ليلاً ونهاراً، خصوصاً تلك التي تجري في جنوب سوريا، أو ما يُعرف بجبهة حوران، وصولاً إلى الجولان، أي من القنيطرة إلى درعا.

في بداية التحليل لا بد من التطرق إلى مجمل التهديدات الصادرة عن الوضع المتأزم في سوريا، من وجهة نظر إسرائيلية، ومعرفة كيف تنظر إسرائيل إلى الوضع في سوريا.

لم يعد السلاح الكيماوي السوري عاملاً مهدداً لإسرائيل بعد سحبه وتدميره بقرار دولي، إلا إذا احتفظ النظام بعدد من العبوات المعبأة بالمواد الكيماوية والغازات السامة. لكن يبدو أن حضور حزب الله وعناصر من الباسدران في سوريا، لن تغمض إسرائيل عينيها عنه، وكما حدث في ضربة الجولان الأخيرة التي قتل فيها جنرال إيراني وقائد ميداني من حزب الله. كما أن التنظيمات الجهادية التي تتقاتل فيما بينها، قد لا تختلف تحت ظروف معينة على استهداف إسرائيل، كما هي الحال تجاه النظام السوري نفسه.

لدى تقييم الموقف الإسرائيلي، نجده يتمحور حول ثلاث مستويات هي: استراتيجية وعملياتية وتكتيكية. أما المستوى الاستراتيجي فقد تميز بثلاث حالات أساسية منذ بداية الأزمة السورية حتى اليوم. الحالة الأولى، وهي الهادئة أو الباردة. إذْ بقيت إسرائيل تراقب وتتنصت على كافة الأحداث داخل سوريا، وتجمع المعلومات الاستخبارية بصورة فورية، ومن خلال ذلك تصنف كافة التهديدات المحتملة. وبناءً على هذا الوضع، تقوم الأجهزة المعنية بقيادة الجيش الإسرائيلي بتحضير مسودات الخطط العمليات للرد على أي تهديد. بشكل مختصر، يمكن القول إن إسرائيل خلال هذه المرحلة الصامتة لم تكن مهتمة للتدخل والتأثير على مجريات الأحداث والحرب في سوريا.

أما الحالة الثانية، والتي يمكن تسميتها بالمرحلة الساخنة، فقد قامت إسرائيل بشن ضربات جراحية استئصالية من خلال هجمات جوية وصاروخية ضد شحنات أسلحة ربما تكون صاروخية، يمكن أن تكون في طريقها للشحن من ايران إلى حزب الله في لبنان عن طريق سوريا. أو شحنات أسلحة يجري تهريبها مباشرة من مستودعات الأسلحة السورية، إلى مخازن حزب الله في لبنان.

لكن الحالة الثالثة، وهي «الحارَّة» أو الملتهبة، فهي تتمثل في إجراءات إسرائيلية محكمة على المستوى الاستراتيجي، ما يمكّن القيادة العسكرية بموافقة القيادة السياسية العليا في إسرائيل، من التدخل أينما كان ذلك مطلوباً. خصوصاً إذا ما اقترب الموقف القتالي السوري المستعصي عن الحل، بحيث لا تكون إسرائيل غائبة عن بداية مرحلة إعادة رسم الخرائط النهائية في سوريا، في إطار المنطقة العربية المتفجرة مثل العراق ولبنان واليمن وليبيا.

إذا ما انتقلنا من تحليل المستوى الأول « الاستراتيجي»، إلى المستوى الثاني « العملياتي» نجد أن الجيش الإسرائيلي قد جهز نفسه للرد على أي تهديد قادم من الأراضي السورية، خصوصاً باتجاه الجبهة الشمالية الإسرائيلية، وعلى وجه التحديد منطقة الجولان. حيث يستطيع الجيش الإسرائيلي نشر قوة نار رئيسية في منطقة المسؤولية خلال دقائق معدودة، حسب متطلبات الموقف العملياتي، بما في ذلك الإسناد المدفعي والجوي من قبل طائرات سلاح الجو الإسرائيلي. كما أن هنالك فرقاً عسكرية للمشاة المدرعة جاهزة لتنفيذ مهامها القتالية، عندما تشعر القيادة السياسية العليا أن ثمة دواعي أو حاجات أكبر لنشرها بحضور ميداني لأغراض العمليات. بنفس الوقت، تقوم الاستخبارات العسكرية بتقييم الموقف فيما إذا ظهرت مؤشرات جديدة بأن القوات السورية أو غيرها من الميليشيات كالباسدران وحزب الله، على وشك شن هجوم ضد مواقع إسرائيلية معينة. في هذا السياق، لا بد من القول إن القادة العسكريين الإسرائيليين يفرقون بين نيران طائشة وبين هجمات مدبَّرة. رغم أن الوحدات العسكرية الإسرائيلية تستجيب في بعض الأحيان للموقف المتضمن إطلاق نيران طائشة، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا الرد فورياً، لكن قواعد المشاغلة تحرص على أن يكون الرد صحيحاً ودقيقاً.

في إطار هذا المستوى، تنظر إسرائيل إلى الأحداث الشاملة في سوريا، وتراقب عن كثب احتمالية انهيار خرائط سايكس – بيكو في منطقة الشرق الأوسط في أية لحظة، خصوصاً في سوريا والعراق.

على المستوى الاستراتيجي الثالث، وهو البعد التكتيكي، يدرك القادة العسكريون الميدانيون في الجيش الإسرائيلي بأنهم مخولون بمطلق الصلاحيات للرد، إذا ما رأوا أن ثمة مخاطر تبدو على وشك الإحاطة بوحداتهم على خطوط الجبهة الأمامية. كما أن قادة الفرق في غرف عمليات القاطع الشمالي الإسرائيلي، متى وكيف يشنون هجوماً على مصادر التهديد المحتملة على شكل ضربات استباقية، تليها اختراقات بالعمق التكتيكي، متى كان ذلك ضرورياً. حيث من المتوقع ان يشن الجيش الإسرائيلي هجمات قوية على مواقع الجيش السوري المتقدمة، أو الميليشيات الحليفة لها، من خلال قطع خط الحدود.

يحرص قادة وحدات الجيش الإسرائيلي على عدم تنفيذ تحرك عسكري بدون جدوى أو مبرر أو نتيجة. من جهة أخرى من غير المتوقع أن يخرق سلاح الجو الإسرائيلي اتفاقية الهدنة مع سوريا، حيث هنالك تعليمات مسبقة ومحددة، تسمح للطائرات القتالية الإسرائيلية عندما يدعو الموقف التعبوي لهذا الرد الهجومي الفوري. في جميع الأحوال، لا تفرق الجهات المعنية في إسرائيل بين فصائل الثورة السورية والنظام السوري، عندما يتطلب الموقف القتالي رد القوات الإسرائيلية على مصادر النيران التي قد تصل إلى المواقع الإسرائيلية في الأمام.

إن إسرائيل لم تعد تعتبر أن الحرب في سوريا ليست حربها، بل هنالك بوادر ومؤشرات على دور إسرائيلي جديد في الحرب الدائرة داخل سوريا، قد يطفو على السطح فور بداية انهيار النظام السوري.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

ثلاثة محاور لتآكل الدولة القطرية

باسل أبو حمدة *

من نافلة القول إن شعار وقف تمدد مخرجات الربيع العربي عند أسوار دمشق يرمي، في أحد جوانبه، إلى الحفاظ على الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة، وإن القضية، في هذه الحدود، تندرج في إطار الصراع السياسي على السلطة، استجابة لاستحقاقات مزمنة، تتعلق بضرورات التغير الديمقراطي في البنى السياسية الرسمية العربية وهياكلها التنظيمية. لكن الثورات المضادة واستماتة الأنظمة في العودة إلى السلطة أو البقاء فيها، رغم حالة الغليان الشعبي، وما تتسبب به من كوارث وطنية وقومية، وما ترتكبه من جرائم بحق الإنسانية، ورغم انسداد الآفاق كافة أمام إمكانية التعايش بينها وبين الشعوب والقوى المعارضة لها، تشي بأبعاد أخرى أكثر عمقا تتراءى من بعيد ولا تقل خطورة ولا فتكا بحاضر المنطقة ومستقبلها من خلال مد حبال تفكك الدولة القطرية بشكلها التقليدي المستمد من رؤى استعمارية معروفة للجميع، هدفها استمرار إحكام السيطرة على المنطقة إلى آجال مفتوحة.

تتمظهر ملامح تفكك الدولة القطرية العربية في ثلاثة محاور رئيسية، باتت تنخر عباءة النظام الرسمي العربي، وتضرب جذورها في أساساته التي بدأت تتضعضع على وقع كل محور من هذه المحاور على حدة، ومجتمعة في مستواها التفاعلي المتواري خلف مقاربات سياسية غير مجدية عندما يتعلق الأمر بمحاولة تشخيص ما تعيشه تلك الدول من تطورات دراماتيكية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الواحد وعشرين.

المحور الأول يتسلل من خلال ظهور الدويلات الميليشياوية بمستويات متفاوتة في الحالات اللبنانية والعراقية والسورية واليمنية ببناها التنظيمية القائمة على أسس مذهبية وطائفية، فرضت عنوة على المشهد الفكري والسياسي في هذه الدول، إنقاذا لمشروعيات زائفة بالأصل، راحت تتآكل بدورها على وقع مخرجات الربيع العربي، حيث لم تجد النخب السياسية المتنفذة بدا من البحث عن نقاط ارتكاز "مبتكرة" جديدة تضمن استمرار نفوذها وهيمنتها على مقدرات البلاد والعباد، فاستحدثت منظومة ما يمكن أن نسميه ازدواجية نظام الحكم، التي تتجلى، في المقام الأول، في وجود سلطتين، واحدة حقيقة تتمتع بإمكانيات صنع القرار، والأخرى شكلية تلعب دور الواجهة وتحافظ على مفاصل شكل الدولة القطرية التقليدية تحت مظلة الهيئات التشريعية والتنفيذية المتمثلة بمؤسسة الرئاسة ورئاسة الوزراء والبرلمان، التي وإن بدت وكأنها تقوم على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية، إلى أن الكلمة الفصل فيها جميعا لقوة واحدة مهيمنة بأدوات غير شرعية.

حالة اليمن الطازجة تشكل نموذجا كامل الأوصاف للدويلة الميلشياوية، ويخطئ من يعتقد أن الانقلاب الحوثي يسعى للسيطرة التقليدية على مفاصل الدولة اليمنية ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، ذلك أن هذا التصعيد الخطير يرمي، في نهاية المطاف، إلى فرض منظومة إزدواجية الحكم ذاتها، التي حققت نجاحات غير مسبوقة في الحالتين العراقية واللبنانية وحتى السورية، التي لا يزال النظام يفرض نفسه فيها على كل الهياكل الشكلية مما تبقى من الدولة السورية المتهالكة، ولن يطول الانتظار طويلا حتى تتمظهر هذه المنظومة في الحالة اليمنية وتأخذ شكلا وكينونة، فالحوثيون سيدخلون في سلسلة من المساومات التي ستبدو كبرى مع أنها لن تلغي، في أي حال من الأحوال، ذلك المنتهى المهيمن القادم من وراء كواليس أي تسوية مقبلة للصراع على السلطة في هذا البلد العربي.

المحور الثاني مرتبط بتفكك الدولة القطرية بمعناه التقليدي، وتقسيم جغرافيتها الحالية، وإمكانية ظهور دول جديدة في المنطقة تستند إلى حقوق قومية تاريخية،على غرار القضية الكردية، فلقد وجدت القوى السياسية الكردية بمختلف مشاربها وجغرافياتها ضالتها في الانحراف الكبير الذي سجله الربيع العربي على الجبهة السورية، عندما استقر ميزان القوى في الأراضي السورية على قويتين رئيسيتين، قوة النظام وقوة الحركات الاسلامية المتطرفة، فامتطت صهوة حصان طروادة الداعشي وتوحدت وقاتلت بشراسة في الجوار الكردي سواء في العراق أو سوريا، بينما شكلت معركة عين العرب «كوباني» الشهيرة عنوان هذه المرحلة من عمر القضية الكردية، ومهدت الطريق أمام تعميد الدولة الكردية المرتقبة من خلال هزيمتها للدولة الاسلامية في العراق والشام، وليس هزيمة النظام السوري.

أما المحور الثالث والأخير، فإنه يطل برأسه من خلال حالة الاستقطاب والانقسام والتفتت الحادة التي تشهدها المعارضات، ليس في سوريا وحدها، وإنما في العراق واليمن ولبنان أيضا، لكن حالة المعارضات السورية تبقى هي الأبرز في هذا السياق، وتشكل نموذجا صارخا لتعدد الرؤى أو الافتقار إليها في الكثير من الحالات، أو حتى ضياع البوصلة لدى أطراف منها في مشهد لم يعد يعكس تباينات ثانوية تكتنف مسيرة أي حراك سياسي على امتداد العالم فقط،بل إنها أعمق من ذلك بكثير، وتتمتد ضاربة جذورها، متماهية مع ذلك الانحراف الكبير نفسه على صعيد تحويل الصراع على السلطة إلى صراعات شتى ذات أبعاد مذهبية وطائفية وعرقية آخذة في التجذر، لتشكل عناوين لا يستهان بها، ليس خلال المرحلة الحالية فحسب، وإنما في المراحل اللاحقة أيضاً، عندما يصار إلى إعادة رسم الخارطة السياسية للنظام السياسي المرتقب في سوريا.

وفي محاولة الوصول إلى أقرب نقطة من التشخيص السليم لمجريات الأحداث في المنطقة، فإنه لا بد من القاء نظرة، ولو عابرة، على البيئة الاقليمية والدولية الحاضنة لهذا الحراك السياسي التاريخي فيها، ليظهر بوضوح أن العالم مقبل على سلسلة من التغييرات الجيوسياسية الكبرى، التي تستدعي ضرورة إعادة الحسابات والاستعداد لحالات جديدة من الاستقطاب وظهور قوى عالمية نافذة جديدة قد تهدد تلك المنظومة الاقليمية القائمة على الدولة القطرية، التي فرضتها القوى الاستعمارية على جناح معاهدة "سايكس بيكو"، ما يستدعي إعادة ترتيب الأوراق في المدى البعيد وإعادة النظر في شكل الدولة القطرية نفسها.

* كاتب فلسطيني

الرأي العام لـ «الثورة» بين التضليل والتجهيل

ياسر بدوي

تعرض الرأي العام المناصر والمحتمل أن يقف إلى جانب الثورة، لشتى صنوف التضليل من وسائل إعلام النظام، التجهيل من وسائل إعلام محسوبة أنها تغطي الثورة، فتم تصوير انتفاضة الشعب على أنها تخريب وقتل و إرهاب، من النظام، ولعبت ذات الدور وسائل إعلام كبرى ، وذلك قبل وجود «داعش» و «النصرة»، وكانت تغطية مجزرة جسر الشغور انطلاقة تكريس ثنائية الإرهاب و النظام .

إن مخاطبة الرأي العام قضية علمية، منهجية، تخضع لخطط إعلامية، يضعها إعلاميون متخصصون في فنون مخاطبة الرأي العام، ومهنيون في معرفة جميع الأنواع الإعلامية وقنواته المتاحة، كذلك تخضع لمستويات المخاطبة، حسب تنوع الفئات الاجتماعية والإنسانية والسياسية، وحسب مستويات الخطاب المعرفي .

لست ممن يطلقون الأحكام على الوسائل الإعلامية التي ظهرت مع الثورة "الإعلام البديل»، لكن من باب التحليل والتوصيف، يمكن تحميل مسؤولية التقصير إلى المؤسسات التي تصدرت تمثيل الثورة والمعارضة، وأولها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة ومكتبه الإعلامي الذي فشل فشلاً كبيراً وعجز أن عن أي نوع من أنواع مخاطبة الرأي العام بكافة المستويات التي سنفصل فيها .

العجز كان أولاً في مخاطبة الرأي العام المحلي السوري، فقد عجز الائتلاف وقبله المجلس الوطني عن مخاطبة السوريين، بأهداف الثورة وقيمها وأهدافها، وطرق النصر الذي تنشدها، فكان أن ظهر الإرهاب من قلب الثورة، سواءً كان اختراقاً من النظام أم إيران أم «قوى الشر العالمية»، يبقى السؤال مشرعاً كيف تكونت هذه الأخطاء وجعلت عددا كبيرا من الشباب ينضمون إلى «داعش» و«النصرة»؟، وكيف ظهر أبو صقار؟، وكيف تم ترويج مثل هذه الفيديوهات ووصلت إلى العالم؟، بل على العكس ساهم الائتلاف بهذا النوع من الإعلام المعاكس التأثير، داخلياً، وخارجياً كما عجز عن تشكيل رأياً عاماً حول القضايا العامة، ولو كان ضمن أكثر من تيار سياسي أو فكري.

ماذا يفعل المكتب الإعلامي للائتلاف بميزانيته التي تقارب 130 ألف دولار شهريا؟

والعجز كان فاضحاً ومدوياً في مخاطبة الرأي العام الخارجي، ومن المثير في هذا الجانب أن يروي أحد المعارضين الذي اجتمع مع مجموعة من النواب في الكونغرس الأمريكي، ولا يعرفون أن النظام استخدم غاز الكلور بعد قرار مجلس الأمن 2118 والصفقة التي تمت بين روسيا وأمريكا حول تسليم الكيماوي السوري، ومدت في عمر النظام، ولا يعرفون هؤلاء النواب أن هناك مرتزقة من روسيا وأفغانستان والعراق وإيران يقتلون الشعب السوري، إلا بعض الأفكار العامة حول دور ايران في حماية النظام ؟ إذا هناك عجزاً في إيصال الصورة إلى العالم، وهي ليست مستحيلة كما يبرر النافذون في الائتلاف، بل من الممكنات السهلة لو توفرت الإرادة، وتهيأت العوامل التي تجعل إيصال هذه الصورة ممكنة، وتحديداً في المجتمع الأمريكي المفتوح أمام الجميع.

كما كان العجز واضحاً في مخاطبة الرأي العام العربي والصديق، وعلى رأسها تركيا، فلم تستطع المعارضة إصدار صحيفة أسبوعية باللغة التركية، ولم تولي هذا الجانب أهمية تذكر، واتكلت على مواقف الحكومة التركية. أما الطامة الكبرى فهي إيصال صورة ما يحدث إلى الدول الفاعلة دولياً وأولها أمريكا، على الرغم من وجود جاليات سورية في أوروبا وأمريكا كبيرة جداً بقي التعويل على مواقف هذه الدولة وافتراض أنهم يعلمون ما نعلم عن واقعنا .

فشل الائتلاف الوطني ومن قبله "المجلس" في مخاطبة الرأي العام العربي والعالمي

أن تصل متأخراً خيراً من أن لا تصل، الآن ما تزال الفرص متاحة أمام الائتلاف كجسم سياسي معترف به دوليا، ليكون وعاء حقاً لا مجرد اسم وهمي لائتلاف قوى الثورة والمعارضة، وبعيداً عن السياسة، وبقينا في إطار الإعلام لوجهنا السؤال للائتلاف ماذا يفعل مكتبه الإعلامي بميزانيته التي تقارب 130 ألف دولار شهرياً ؟ واقتصرت على نشرة يومية تعرض المقالات المنشورة في الصحافة، يمكن المبتدئ في الإعلام أن يقوم بها.

والسؤال الابرز لماذا لم يعمل الائتلاف على إنشاء محطة تلفزيونية تخاطب الرأي العام حول قضايا الثورة، وتخفف من وحدة التناقضات والآراء العشوائية حول القضايا المطروحة ؟ لماذا لم يفكر الائتلاف بمكتب تنسيق بين المؤسسات الإعلامية التي هي صوت الثورة والشعب؟ لماذا يتولى المكتب الإعلامي شخص لا يفهم من الإعلام إلا تقسيم الرواتب، والدعوة لمؤتمرات، لدفع تكاليف تصدر صحيفة لمدة عام، وكيف يكون مدير المكتب الإعلامي ذاته أمين عام حركة حزم العسكرية ؟ وهل أصبح مندوباً سامياً شأنه شأن أحمد طعمة الذي أفرغ فكرة الحكومة المؤقتة من أي معنى ؟ هناك حقائق تتعلق بالحكومة والائتلاف لو عرضت لجعلت الشعب رافض بالمطلق، لذلك فإن الفرص أمام الائتلاف وحكومته أصبحت في النزاع الأخير، وعندما يفكر القائمون عليه بجدية وأخلاق سيجدون الكفاءات و الخامات التي تحمل المضامين الإعلامية إلى العالم، وهناك الخطط التي تجعل فاعلية هذه المؤسسة أكبر من التصور، فالناس ما تزال تتطلع إلى هذا الجسم، رغم الأخطاء الجسيمة، وأخيراً الائتلاف الوطني ليس ملكاً لأشخاص وأحزاب، هو ملك للثورة ولا بد من وعي هذه الحقيقة، ريثما تتم عملية الانتقال السياسي وتصبح مؤسسات الدولة كما هي في جميع دول العالم، وإلى أن يعي الائتلاف سنبقى نقاتل بالكلمة وننشر الحقائق حول العجز والتقصير والاختلاس والإساءة لثورة الشعب السوري، وسيبقى التلاعب بالراي العام مستمرا، وخاضعا للسياسات الإعلامية لهذه الوسيلة وتلك، و يستمر بعض أصحاب المشاريع الصغيرة يقاومون في هذه المعركة الطويلة و الخطيرة، وهي معركة ربح الرأي العام و الاحتكام له ضد التلاعب به و تضليله.

«الخلافة»: دولة «القاعدة» المسروقة

■ حكم عاقل

في كتابه «الخلافة»، يختار رشيد رضا الموصل عاصمة للدولة، بحكم توسطها الجغرافي وتنوعها العرقي، حيث تضم الأعراق التي انضمت تاريخيا تحت مسمى الأمة الإسلامية، أي الترك والعرب والكرد. ومن الموصل، يطلق أبو بكر البغدادي خطابه العلني الأول، بعد أن نصب نفسه خليفة للمسلمين، منفذا وصية رضا.. وباستثناء الجغرافيا، التي يخالف فيها البغدادي مقترحات أشهر منظري القاعدة المدعو عبد الله بن محمد في «المذكرة الاستراتيجية» التي نشرها في العام 2011، نجده يقوم بتطبيق باقي أركان تلك الخطة التنفيذية التي اقترحها بن محمد لقيام دولة الخلافة.

يرى بن محمد، أنه وبعد تخوف البعض من تأثير الثورات العربية على مسار التيار الجهادي بدأ الجميع يدرك أهميتها في تدعيم هذا المشروع ومنحه «قفزة ماراثونية» لم تكن لتخطر على بال. بل يصفها بيوم «بعاث» الذي قتلت فيه صناديد الأوس والخزرج، وأخلت بموازين القوى في المدينة، مما سمح لقوة فتية تصلح للقيادة أن تملأ الفراغ وتكون نواة الدولة الإسلامية. ويرى أن سبب فشل قيام دولة الخلافة حتى الآن، منذ إلغائها على يد أتاتورك، هو تواطؤ الأنظمة العميلة مع القوى العظمى الراعية لها. لكن، مع التفكك الوشيك لمنظومة الأنظمة الراعية والعميلة المتمثلة في انهيار نظام سايكس– بيكو، يتوفر المناخ الملائم للشروع في المراحل التنفيذية لإعادة الخلافة.

لكن استثمار الواقع الجديد عسكريا، من قبل التيار الجهادي، دون أن يكون هناك رؤية واقعية لما يجب القيام به من أدوار سياسية واقتصادية بعد مرحلة التمكين الأولى، سيجعل من الجهود متواضعة ومبعثرة. فالحاجة ملحة إلى مشروع متكامل يعالج كافة التحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. ويستشهد بالتجربة الأميركية، حيث خططت الولايات المتحدة مطلع الأربعينات لنظام اقتصادي عالمي ملائم لخدمة الامبريالية الأميركية، تجسد تحت مسمى «صندوق النقد الدولي». كما يستشهد مرارا، بتجربة «اليهود» في إقامة دولتهم على أرض فلسطين، لكنه يبرر ذلك بالتشابه بين التجربتين مع فارق، أن القضية التي يطرحها هو أضخم وأكبر دون توافر الدعم الخارجي الذي توافر للمشروع الصهيوني. فالخلافة هي المشروع السياسي الوحيد الذي سيعيد الأمن والاستقرار للمنطقة والذي سيحفظ ثروات الأمة.

يعتقد، أنه من السهل استغلال المساحات الجغرافية التي ستفتقد فيها السيطرة المركزية لإقامة إمارة إسلامية كنواة للخلافة، كسيناء أو الأنبار أو الواحات الليبية أو دارفور أو الصحراء الغربية، إلا أنه في تلك المناطق لا يمكن تحريك الشارع الإسلامي، لأنها مناطق أقل أهمية، وتفتقر إلى السواتر الطبيعية التي تستطيع أن تحيّد الأسلحة المتفوقة في حال شكل الغرب تحالفا دوليا لضرب الإمارة، كما أن أي حصار اقتصادي سينهكها، لخلو تلك المناطق من ثروات تستثمر في دفع عملية التنمية وبناء قوات عسكرية.

فالحرب في العراق، على عكس نظيرتها في أفغانستان، حركت الشارع الإسلامي وحشدت المجاهدين بفعل حيوية المنطقة ودورها التاريخي، وسهولة وصول الدعم والأنصار، ووفرة الغطاء الإعلامي. كما يجب التنبه لعامل الأرض، إذ أن من يحسن ذلك يكون أوفر حظا بتحقيق النصر، حتى لو تفوقت قوة الخصم النارية. ومن الضروري اتقان استخدام الكثافة السكانية والبشرية كغطاء للتحرك والتواجد العسكري كما هو الحال في العراق. وهنا، يرد على من يتساءل: لما لا يكون الانطلاق من مكة؟ فيرى أن ذلك لا يراعي جوانب التأثير في الشارع الإسلامي، لأن هذه الطريقة ستفهم على أنها محاولة لخروج المهدي أو ما شابه، وسيشوه الإعلام المضاد حقيقة الأمر. فيجب أن تكون هناك مرحلة للتمكين وسلسلة من الانتصارات وفترة من الحكم الرشيد، تمهد للانطلاق إلى مكة أو المدينة أو القدس.

ويدعو لأن يكون العمل بداية على جبهتي الشام والعراق، وأن تكون باقي الجبهات مراكز دعم وإمداد بشري، فتعمل الشام واليمن كذراعين تغطي كل منهما الأخرى وتمنع تركيز أي مجهود عسكري يستهدف أي جبهة منفردة. لذا وجب التخلي عن مشروع «دولة العراق الإسلامية» وتوظيف الخبرات المكتسبة هناك، وتوجيهها إلى الشام واليمن، ولا يمانع بن محمد من تغير اسم «القاعدة» والدخول تحت مسمى شمولي جديد، لاسيما أنه قد تلطخ بحملات من التشويه غير مسبوقة برغم كل المكتسبات والتأييد من الشارع الإسلامي، فحين تعرضت كتب محمد بن عبد الوهاب للتشويه، أصبحت كتبه تطبع تحت مسمى محمد التميمي، حتى لا يحول شيء بين المسلمين وبين ما ينفعهم.

ولابد من التمكين الدعائي لهذا المشروع، والقيام بالحشد الفكري، باستغلال تلك المساحة من الحرية التي خلقتها ثورات الربيع العربي، واعتماد استراتيجية اعلامية بعيدة المدى من 3 إلى 5 سنوات. لكنه يتمسك بقاعدة نفسية مفادها: « أن النموذج الناجح هو خير دعاية للفكرة التي تقف من ورائه»، ففي حين يتوجب على الدعاة اقناع الناس ببركة تطبيق الشريعة، لابد أن يلمس الناس هذه البركة. وطالما أنه غير مطلوب من الإمارة الإسلامية ما هو مطلوب من حكومة أو دولة، لأن أجواء الحروب والفوضى المصاحبة لها تركز اهتمام الناس على الاحتياجات الأساسية من غذاء وأمن وخدمات طبية وصرف صحي. فلابد أن يكون هناك نماذج تطبيقية تكون خير دعاية لبركة تطبيق الشريعة، لكسب التأييد لنصرة دولة الخلافة. التي لا يجب الإعلان عنها إلا بعد توافر الإحاطة بكافة التخصصات والكوادر الفنية اللازمة لإدارة هياكل الدولة. وقد عملت «داعش» في المناطق التي سيطرة عليها بمحاولة توفير ذلك لكسب تعاطف الناس معها.

تقترح المذكرة أيضا، من أجل ضمان النجاح، القيام بردع عسكري، يرغم منافقي الداخل على عدم إظهار نفاقهم، ويرغم أعداء الخارج على إعادة حساباتهم قبل أي اعتداء. ومن اللافت أن يشير، دون أن يذكر، إلى أساليب الجيش اليهودي في ردع وترويض البلدان العربية فهم «أبرع من مارس أسلوب الردع العسكري النفسي ضد الخصوم»، كما تقترح المذكرة نقل وقتل كل الأقليات الدينية لكي لا «تبقى شوكة في خاصرة المسلمين وباباً للتدخل في شؤون دولة الخلافة». بالإضافة إلى استخدام النفط، بعد الاستيلاء عليه، من أجل تحقيق الموارد المادية اللازمة لأدوات الحرب. وجميع هذه المقترحات وغيرها هي مقترحات يبدو أن البغدادي قد أخذ بها وطبقها بحذافيرها.

هكذا نجد، كيف تلقف البغدادي هذه الاستراتيجية من «القاعدة» ليجعل منها خطوات تنفيذية لما انجزه حتى الآن من مشروعه حول دولة الخلافة. الأمر الذي تبدو فيه هذه الدولة مشروع «القاعدة» المسروق داعشيا.

حوار المفاهيم حول موضوعات الثورة والانقلاب والانتفاضة

د. حبيب حداد

قد يخيل للبعض أننا بمعالجتنا لهذه الموضوعات إنما نتقصد أن ننحو منحى نظريا خالصا بما يستدعيه ذلك من استعراض لمدلولاتها في سياق تطور علم الإجتماع السياسي. لا ليس هذا قصدنا إذ أن ما نود تأكيده في البدايه أن هدفنا هنا هو معاينة هذه الموضوعات على ضوء التجربة التاريخية من جهة وعلى ضوء الواقع المعاش للعديد من مجتمعاتنا العربية طوال السنوات الأربع الماضية من جهة ثانية.ولتوضيح الأهمية العملية لما نرمي إليه من وراء التطرق لهذه الموضوعات نسترجع في هذا الصدد ما شهدناه وما نشهده حتى اليوم من مواقف متناقضة وخلافات فى الرؤى، وحتى في السلوك والممارسة حيال مقومات وأهداف وعوامل نجاح أو فشل ماسميت بانتفاضات أو ثورات الربيع العربي.

المعروف في علم السياسة أن مفهوم الثورة وغاياتها قد تطور عبر العصور منذ أن بدأ الناس يدركون أن الفقر والغنى وأن الاضطهاد والإستغلال ليست أشياء ملازمة لطبيعة الإنسان، وأن أسبابها الحقيقية تعود إلى طبيعة الواقع الذي يصنعه البشر ويتعاملون مع بعضهم البعض على أساسه. ولا شك أن البذور الأولى لعلم السياسة قد زرعت منذ العصور القديمة أيام الدولة– المدينة الإغريقية، يومذاك عبر أرسطو عن مفهومه للثورة بأنها الحركة الواسعة التي تهز المجتمع باتجاه خلق مجتمع جديد، ،وكان أفلاطون قبله قد أعطى للثورة مضمونا محدودا عندما رأى أنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر. إن استعراض تطور مفهوم ومقومات ومآلات الثورات عبر حقب التاريخ المتعاقبة إنما يضعنا أمام حقيقة أساسية، وهي أن هذه الثورات جميعها سواء تلك التي قامت بها شعوب وأمم أو قوميات أو فئات أو مجموعات بشرية معينة ، كان هدفها الدائم والموحد السعي لنيل حقوق ومطالب مشروعة أساسها الحرية والمساواة والتحرر. وحتى منتصف القرن الماضي، أي قبل أن ندخل عصر العولمة ونستخدم مصطلح ثورة المعلومات والمعرفة التي تحمل معنى القفزة النوعية في مجال العلوم التطبيقية، كان مفهوم الثورة ومايزال يحمل مدلولين اثنين: ثورات التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية المباشرة ،وثورات التحرر المجتمعي من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، ومن كل صنوف الإستلاب والتهميش.

هكذا فإن المسألة الاجتماعية الاقتصادية بدأت منذ مطلع العصور الحديثة تأخذ دورا رئيسيا في حراك الشعوب من أجل الحرية والعدالة، حتى أن العديد من تلك الثورات المجتمعية لم تكن تأثيراتها تنحصر في نطاق محلي، بل تعدت ذلك الى المستوى العالمي، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، وثورة أكتوبر الروسية. اليوم وحيث ثورات التحرر الوطني، التي لم تبلغ بعد غاياتها، تكاد تكون محدودة العدد وفي مقدمتها ثورة الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال، فإن علماء الاجتماع السياسي يتفقون على أن مصطلح ثورة لا ينطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية، وأن هذه الحرية الحقيقية التي هي جوهر الوجود الإنساني لا تتحقق إلا بالتحرر المجتمعي الشامل. الثورات كما تعلمنا دروس التاريخ القريب والبعيد تنشأ عندما تنضج ظروفها وعندما يصبح إصلاح النظام القائم ذاتيا، أي بآلية من داخله، غير ممكن. هذا التعريف يتجاوز طبعا الدوغما الماركسية التي كانت ترى أن الثورة الاشتراكية تقوم عندما يصبح نمط الإنتاج الرأسمالي عائقا في وجه تطور القوى المنتجة أي العمال والفلاحين وبقية فئات الشعب الكادحة المنتجة. أما الانتفاضة كما أصبح معروفا فهي حالة من الحراك الشعبي العام للاحتجاج لدى السلطة الحاكمة على حرمانها من حقوقها الأساسية، وقد تتحول تلك الانتفاضات إذا لم تستجب مطالبها إلى مشاريع ثورات تحررية مجتمعية، كما هو حال انتفاضات الربيع العربي.

بخلاف ذلك فإن الهدف العام للانقلابات التي تحدث من داخل النظام الحاكم والتي تقودها غالبا المؤسسة العسكرية هو استبدال السلطة أو المجموعة الحاكمة بسلطة أخرى، وكما عهدنا طوال نصف القرن الماضي وحتى اليوم فإن الانقلابات العسكرية عادة ما تكون نتائجها سلبية، وفي مقدمتها القضاء على الهوية المدنية للدولة، وإجهاض التحول الديمقراطي، لكن بعضها الآخر وإن انطلق من أهداف عامة أولية يمكن أن يتطوراستجابة للارادة الشعبية ليأخذ أبعاد الثورة المجتمعية الحقيقية كما هو الحال في ثورة مصر الناصرية.

المجال هنا لايسمح بالاستطراد في ذكر أسباب الثورات وعوامل إنضاجها، إذ لاشك أن العملية الثورية هي صيرورة متواصلة تقطع في مسارها لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها مرحلتين: مرحلة النضج والإعداد، ومرحلة الحراك المباشر لتغيير الواقع القائم، وبناء البديل المطلوب. لذا فإن عوامل وأسباب الثورات، المباشرة منها وغير المباشرة، عديدة و تتراوح من حالة لأخرى بين الخاص والعام أي العالمي، وبين الذاتي والموضوعي، وبين الرمزي أي المعنوي والمادي، وبين المعرفي والأيديولوجي أو العقائدي، وكذلك تتباين تلك الحالات الثورية الموحدة في أهدافها ، التي تتمحور حول الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، من حيث أسبابها البعيدة المهيئة، ومن حيث أسبابها القريبة المفجرة.

على ضوء هذه المقدمة كيف ننظر الى الحراك الشعبي الذي شهده كل من دول ما يسمى بالربيع العربي؟، وكيف نقيم طبيعة هذا الحراك من حيث أدواته ومن حيث أهدافه وغاياته والعوامل التي ساعدت على تدعيمه لتحقيق تلك الأهداف أوتلك التي عملت على إفشاله أوحرفه عن مساره الطبيعي وغاياته المنشودة؟. لقد أصبح واضحا للجميع بعد انقضاء أربع سنوات أن ذلك الحراك الذي شهدته كل من تونس ومصر وليبيا وسورية والعراق والبحرين وغيرها، كان مشروع ثورة تحررية مجتمعية من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واللحاق بقطار التقدم والحداثة ، كما أصبح واضحا للجميع أن انتصار أي حراك منها في تحقيق أهدافه وتحوله إلى ثورة إنما يتوقف على توفر جملة من العوامل الداخلية أولا ومن ثم على توفر عوامل خارجية مساعدة. أما العوامل الداخلية التي كان وما يزال ينبغي توفرها لنجاح هذه الحراكات الشعبية الواسعة أومشاريع الثورات فهي بايجاز: أولا–أن يمتلك كل حراك رؤية سياسية واضحة معبرة عن الإرادة الشعبية في التغيير الديمقراطي وخارطة طريق تحدد المهمات العملية الانتقالية التي لا بد من إنجازها لاستكمال التغيير المطلوب. ثانيا– أن يجسد الحراك الثوري الوحدة الوطنية بكل مقوماتها ومكوناتها وأن يولي اهتماما خاصا لمشاركة الطبقة الوسطى والمرأة وأجيال الشباب وهيئات ومنظمات المجتمع المدني. ثالثا– أن يكون هذا الحراك موحد القيادة والتوجيه وأن تتسلح هذه القيادة بمستوى من الوعي وبخطاب سياسي منطقي مقنع يعزز الوحدة الوطنية، لأن روحه هي الهوية الوطنية، خطاب يسعى دوما لتقوية معسكر الأصدقاء وإضعاف معسكر الخصوم والأعداء. رابعا– أن يميز الحراك الشعبي في خطابه وممارساته في أرض الواقع بين السلطة الحاكمة التي لا بد من إنهائها كخطوة أولى في عملية التغيير وبين النظام الذي لا بد من تغييره خلال المرحلة الانتقالية وبين الدولة ومؤسساتها التي ينبغي الحرص عليها وحمايتها وإصلاحها لاحقا. إذ لا يمكن مواجهة أنظمة الفساد والإستبداد بسياسات ردود الفعل التي تلتقي من حيث النتيجة مع أغراض تلك الأنظمة التي عزمت على الدفاع عن وجودها ومصالحها حتى لو أدى ذلك الى الدمار النهائي لمجتمعاتها. خامسا– التمسك بسلمية الحراك الثوري وطابعه الشعبي، فإذا أصبحت العسكرة هي الطابع العام لهذا الحراك كما حدث في ليبيا وفي سورية لاحقا، فان ذلك سيؤدي كما شهدنا الى انجراف الحراك إلى المربع الذي يريده النظام، وإلى فقدان الحراك الإرادة الوطنية المستقلة، ومن ثم انحرافه عن مساره الطبيعي نتيجة تصفية قياداته الواعية المخلصة، ونتيجة ارتباط المجموعات المسلحة بالقوى الإقليمية والدولية التي أصبحت تمولها وتسلحها وتوجهها، وكذلك العديد من التشكيلات السياسية الخارجية الأمر الذي كانت حصيلته مأساة حقيقية كما هو واقع سورية اليوم التي تواجه تحديات مصيرية، وتعيش حروبا أهلية مدمرة ببعديها الطائفي والإقليمي. سادسا– موقف المؤسسة العسكرية في كل من الدول التي شهدت حراكات ماسمي بالربيع العربي. لقد كان موقف الجيش في كل من هذه الدول مختلفا، ففي تونس مثلا اتخذ موقف الحياد بين النظام والمعارضة، وفي سورية كان موقف الجيش ولا يزال الانصياع التام لإرادة السلطة، ولكن وبصدد هذا الموقف ألا يجدر بنا أن نتساءل وبكل مسؤولية عن دور المعارضات السورية الخارجية سواء في ممارساتها أم في خطابها الغرائزي المتخلف إلى دفع الجيش السوري للوقوف في مثل هذا الموقف. سابعا– عدم مخاطبة المجتمع الدولي بلغة صحيحة أي بلغة المصالح التي توجه سياساته، وعدم إعطاء الرأي العام العالمي الشعبي الصورة الصادقة لمطامح شعوبنا المشروعة ،فتارة نطالب هذا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والإنسانية والقانونية، وتارة نتهمه وندينه بالتواطؤ والتحالف مع الأنظمة الفاشية المستبدة. وللتدليل على صحة حكمنا هذا نتساءل هنا: هل شهدنا مظاهرة ذات شأن في أي من عواصم الدول الأوروبية خلال السنوات الأربع الماضية لتأييد ودعم أي من مشاريع الثورات العربية التحررية؟. أما ما يتعلق بدور العامل الخارجي في نجاح أو إجهاض مشاريع تلك الثورات فقد أصبح عاملا حاسما في وقتنا الراهن من حيث نجاحها أو فشلها، وتتوقف طبيعة هذا الدورعلى عاملين : أولهما متانة الوضع الذاتي للحراك الثوري وحدود استقلالية إرادته، وثانيهما مدى تقاطع أو تناقض مصالح الدول الفاعلة مع أهداف هذا الحراك.

كان فولتير يرى أنه لايكفي أن يسود الظلم والحرمان والاضطهاد في المجتمع لكي تنفجر الثورات، ولكن لابد للشعوب أن تشعر بمرارة هذا الواقع، وأن ترفضه وتنتفض لتغييره، وهذا ما عبر عنه بصورة أخرى عبد الرحمن الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد في قوله: إن شعبا يستسيغ طعم حياة العبودية والقهر والاذلال هو شعب لا يستحق الحرية.

لقد انتفضت الشعوب العربية بعد طول معاناة و انتظار للحاق بمسار العصر ،واندلعت تلك الانتفاضات بعد نضوج تربة المجتمع بسبب حادث جزئي عارض لعب دور الشرارة كما في حالة البوعزيزي وأطفال درعا. وقد كان لبعض تلك الانتفاضات كما في تونس أن تتكامل في صيرورة ثورة تحررية فتنجح في تغيير نظام الاستبداد القائم ، وغيرها كما في مصر لا يزال في طريق استكمال أهدافه، وثالثها كما في ليبيا واليمن وسورية قد انحرف عن مساره وغرقت هذه الأقطار الثلاثة في أوضاع تهدد مصيرها كدول ومجتمعات وأوطان، وبات مستقبلها متوقفا على وعي وتصرف شعوبها والقوى الحية فيها في هذه الظروف والأوضاع الاستثنائية.

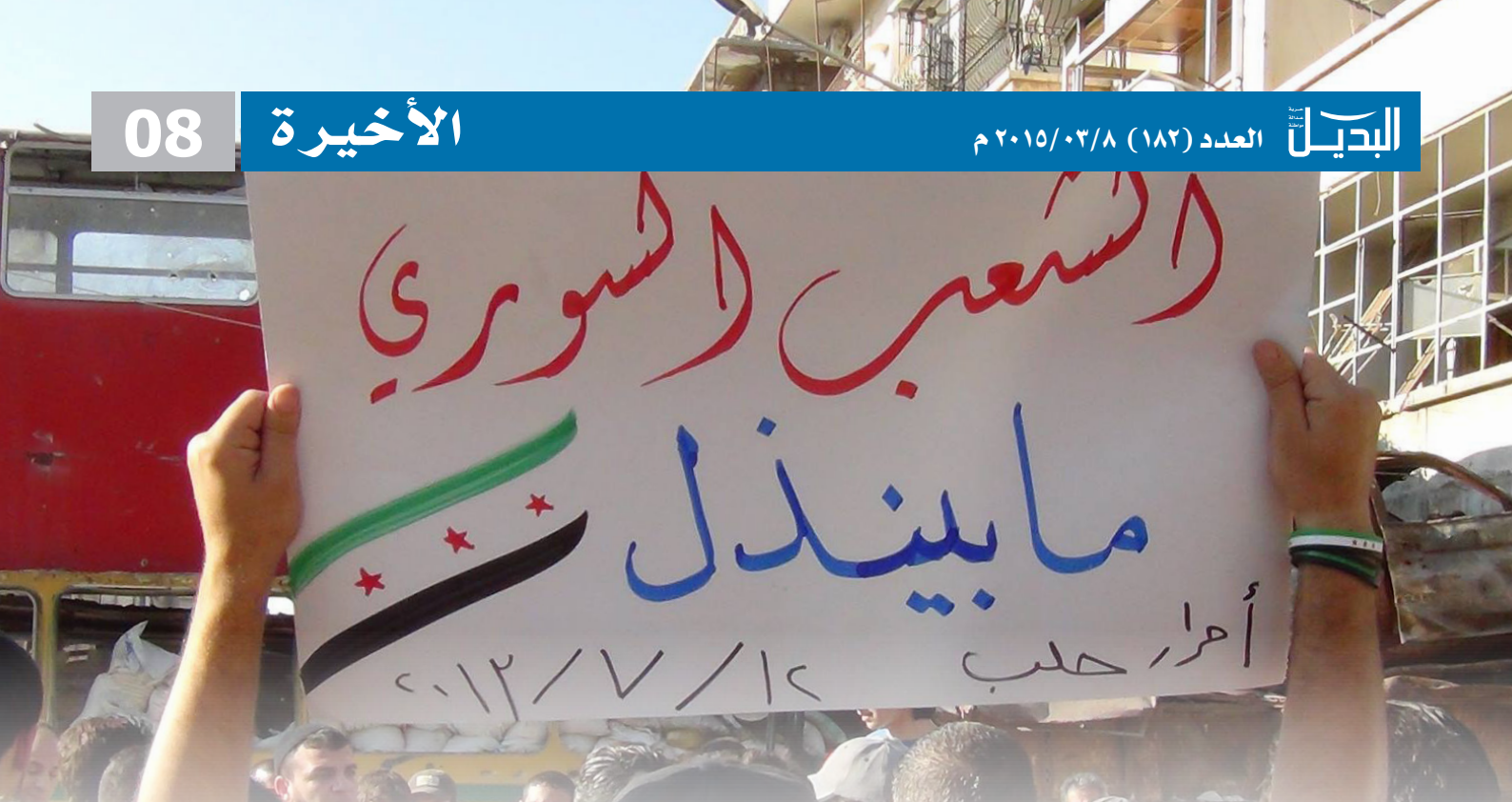

تحولات القضية السورية (١)

■ د. عبدالله تركماني *

مع اقتراب الثورة من عامها الرابع، يدرك السوريون ما آل إليه واقع ثورتهم من عسكرة سعى النظام إليها، ومن حسابات سياسية مصلحية تراعي مخاوف الغرب من نمو التطرف وتنامي ظاهرة «المجاهدين» الأوروبيين في سورية والعراق. لكنهم يعلمون أنّ النظام ليس مسؤولاً فقط عن استدامة الاستبداد في بلادهم لأكثر من أربعة عقود، فهذا الاستبداد هو الذي دفع إلى نشوء الثنائية بينه وبين الإرهاب، مثل ثنائية «الأسد أو نحرق البلد».

وبفعل سياسات النظام وممارساته الدموية والتدميرية، تحولت أغلبية السوريين إلى قتلى وجرحى وسجناء رأي وضمير ومهجرين، سواء داخل سورية أو بلدان اللجوء، وجرى تدمير مدن وقرى في مختلف الأنحاء، كما جرى تدمير وتعطيل غالبية القطاعات والمؤسسات الإقتصادية والإنتاجية والخدمية والمرافق العامة، وأصيبت البنى التحتية من شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والمياه والكهرباء بالدمار والتعطيل، وكلها أدت إلى خروج السوريين من دوائر الفعل الاقتصادي والاجتماعي، بحيث لم يبقَ من الدولة والمجتمع، في دائرة الفعل، سوى بقايا المؤسسة العسكرية – الأمنية وبعض المؤسسات المساعدة في تشغيلها ودعم أجهزتها.

ويطرح واقع النظام اليوم عجزاً إضافياً في ضوء ما أصاب داعميه من مشاكل، تضاف إلى مشاكله الداخلية في انهيار قدراته وموارده المالية والعسكرية، التوقف عند أمرين: أولهما حال داعميه الأساسيين إيران وروسيا، حيث تواجه كل واحدة منهما مشاكل سياسية ناجمة عن سياساتها الخارجية، أبرزها الملف النووي الايراني، ومشكلة أوكرانيا لروسيا، واقتصادية سببها الأزمة البنيوية وانخفاض سعر النفط إلى النصف، وانهيار كل من الريال الإيراني والروبل الروسي، وما يستتبع ذلك من مشاكل اجتماعية، تهدد بانفجار الوضع في البلدين، مما يفرض على سلطة البلدين وقف دعمهما لنظام الأسد أو التخفيف منه على الأقل.

والأمر الثاني ما تواجهه الميليشيات الوافدة المدعومة من إيران، التي تقاتل إلى جانب قوات الأسد في سورية، وكلها لحقت بها خسائر عسكرية كبيرة، وفقدت خلال معاركها كثيراً من مقاتليها، واستزف كثير من قدراتها التسليحية والمادية وخاصة حزب الله اللبناني والمليشيات العراقية.

على أية حال ترتبت على وحشية النظام، وسلبية المجتمع الدولي، والتدخلات الخارجية المضرة، من الأعداء و «الأصدقاء»، عدة ظواهر:

– انحسار الثورة السورية، وخروج الوضع من تحت سيطرتها، من دون أن يعني ذلك انتهاءها، بدلالة تراجع مكانة إطاراتها، أو تعبيراتها، السياسية والعسكرية والمدنية والإغاثية.

– تحول سورية إلى ساحة مفتوحة، للصراعات الدولية والإقليمية والعربية، على المشرق العربي، بمعزل عن مصالح السوريين، وبما يضر الثورة والمجتمع.

– تصدّر الجماعات المسلحة المتطرفة والتكفيرية، التي تتغطى بالإسلام، والتي يصعب التمييز بين كونها معطى داخلياً، وبين كونها معطى خارجياً، أو كنتاج للتدخلات المخابراتية، الدولية والإقليمية والعربية المتضاربة.

ثمة قضايا ومشكلات وتعقيدات كثيرة اعترضت ثورة السوريين، وأعاقت طلبهم الحرية والكرامة والتغيير السياسي، وساهمت في كل الخراب والتشقق في أحوالهم، وفي رؤيتهم لذاتهم. ينبغي تداركها، والعمل على ترميمها، لأنه من دون ذلك قد تذهب هذه الثورة من الانحسار إلى الأفول، وربما يصبح الوضع السوري حينها مجرد لعبة للصراعات الدولية والإقليمية.

لماذا وصلت الثورة السورية لهذه النتائج ؟ وما هي الأسباب التي جعلتها تخرج من يد أصحابها الذين أطلقوها ؟

حدث التحول لأسباب وعوامل متعددة، منها ما هو تحول اضطراري كتسلح الثورة كخيار مفروض ردا على الخيار الأمني للنظام. لكنّ العسكرة جرت بشكل عشوائي، كما تم إفشال جميع محاولات إنشاء قيادة موحدة تتمتع بقرارات مركزية مطاعة من الجميع. وابتعد حاملو السلاح تدريجياً عن الارتباط بالحراك المدني، وعملوا لوضع المؤسسات المدنية التي أقامتها الثورة تحت سيطرتهم بدل أن يحدث العكس، بأن تتبع القوى العسكرية لقيادة سياسية. مما ترك المجال لتعملق عسكريي الثورة وإطلاق غرائزهم لإخضاع الحراك المدني لكتائبهم المسلحة.

كما أنّ أسلمة العمل المسلح لم يأتِ فقط من غزو الجهاديين الخارجي، بل أيضاً من تأسلم الكتائب للحصول على الدعم المادي والتسليحي من قطر والسعودية وتركيا. وتفكك الثوار المناصرين للديمقراطية وانتقال الكثير منهم لمنظمات إسلامية تمتلك مصادر مالية وتسليحية كبيرة. كما أنّ النظام رفد الكتائب الإسلامية بأعداد كبيرة من الجهاديين الذين كانوا في سجونه، والذين أصبحوا قادتها وعمودها الفقري. كما استندت الأسلمة لعامل محلي هو درجة عالية من التديّن تميزت بها قطاعات واسعة من الشعب السوري، خاصة في الأرياف، كردٍ على ظلم النظام الذي دام لعقود. كما ساهم وجود منظرين إسلاميين مدعومين من قوى إقليمية، يعملون بشكل منظم عبر وسائلهم الإعلامية، بتسطيح الفكر الشعبي لدى المؤيدين للثورة، وبالمقابل انحسار – إن لم يكن غياب – العمل المنظم للقوى الديمقراطية، الذي يدعم الثورة فكرياً وتثقيفياً. لكنّ التديّن الشعبي شيء والتطرف في تديين أهداف الثورة شيء آخر، لا يتفق مع الغالبية المؤمنة في سورية التي كان واضحاً منذ البداية أنّ ثورتها ليست لهدف إقامة دولة دينية بل دولة مدنية.

وفيما يبدو وكأنه مسعى جديد إلى إعادة تعويم النظام والدفع باتجاه إعادة تأهيله، ظهرت، أخيراً، أفكار سياسية ترتكز عليها بعض المبادرات، وتشترك جميعها بفكرة أساسية، هي أنّ المعارضة المعتدلة السورية لم تعد طرفاً فاعلاً في هذه الأزمة، وأنها ما فتئت تفقد تأثيرها لصالح جماعات جهادية متطرفة.

وفي هذا السياق، فبمجرد قبول المعارضة السورية الالتقاء مع ممثلي النظام، خارج أي إطار سياسي أو قانوني، وعلى أرضية ما سمي الحوار الوطني المباشر، ومن دون شروط، تكون هذه المبادرات قد ساهمت في دفن مفاوضات جنيف، وجميع قرارات مجلس الأمن التي تنص على مفاوضات رسمية واضحة، لها هدف محدد، هو الانتقال نحو نظام ديمقراطي، وآلية تنفيذية هي تشكيل هيئة حكم انتقالي تعد البلاد للحقبة القادمة، وشروط أساسية معروفة، في مقدمتها وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، والاعتراف بحق التظاهر السلمي، وتقديم المسؤولين عن الجرائم إلى المحاكمة.

* باحث استشاري في " مركز الشرق للبحوث " – دبي